

بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول:

منتجات وتطبيقات الابتكار و الهندسة المالية

بين الصناعة المالية التقليدية و الصناعة المالية الإسلامية

يومي 5 و 6 ماي 2014م الموافق لـ 5 و 6 رجب 1435هـ

بعنوان:

الابنكار المالي في المؤسسات المالية الإسلامية بين الأصالة والتقليد

الدكتور: موسى بن منصور

جامعة برج بوعريريج

الملخص:

تتجه غالبية المؤسسات المالية في الدول النامية بشكل عام والدول العربية والإسلامية بشكل خاص نحو كل ابتكار جديد يظهر في المؤسسات المالية المتقدمة، سواءً كان ذلك مع وضوح معالمة وآليات العمل به وأسباب ظهوره وأوجه استخدامه، أو مع غموض معالمة وتعقد آليات العمل به وجهل أسباب ظهوره، الأمر الذي يؤدي إلى بذل الجهد والمال لتكريس تطبيقه وتنفيذه وتكييفه دون معرفة ما هي نتائجه؟ وما الدافع الرئيس وراء تطبيقه؟ مما يؤدي في النهاية إلى نتائج سلبية على تطور هذه المؤسسات وتعزيز الثقة في التعامل فيها.

وتأتي هذه الورقة البحثية في هذا الصدد للإجابة على التساؤل التالي: هل جهود وتوجهات المؤسسات المالية الإسلامية نحو الابتكار المالي تدفعها حاجة ملحة لذلك؟ أم هي مجرد رغبة في مواكبة موضة العصر وتقليدها؟

مقدمة:

إن من الأمور المهمة التي تحتاج إلى الكثير من العناية من قبل المؤسسات بشكل خاص والحكومات بشكل عام، الإبداع والابتكار، فهو يحظى باهتمام واسع في الوقت الحاضر، لاسيما وأن المجتمعات وحكوماتها تسير في خطى حثيثة من أجل تقدمها وتطورها، وعبر مسيرة تحقيق هذا الهدف فإنها تواجه الكثير من المشكلات التي تحتاج فعلاً إلى الإبداع والابتكار في كل مجالات النشاط الإنساني، ولعل من أهم تلك المجالات في الوقت المعاصر مجال النشاط المالي الذي يمثل عصب الاقتصاديات الحديثة ومحورها الرئيسي، وقد عرف الإبداع في هذا النشاط نمواً ملحوظاً وقفزات نوعية خاصة في الدول الغربية منذ الثمانينات من القرن الماضي، مُعلنة عن ميلاد صناعة جديدة في عالم الاقتصاد هي الصناعة المالية يقودها مهندسون هم المهندسون الماليون، ولم تكن المالية الإسلامية غائبة عن هذه الصناعة بل شهدت الصناعة المالية الإسلامية هي الأخرى نمواً سريعاً على امتداد العقود الأربعة الماضية، حيث يقارب عدد المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية العاملة في أكثر من 60 دولة في القارات الخمس نحو 450 مؤسسة ومصرفاً إسلامياً حول العالم، وعلى الرغم من إجماع الكل على أهمية الابتكار والتطوير المستمر للمنتجات المالية وعلى الشوط الكبير الذي حققته الصناعة المالية الإسلامية إلا أن هذا الاهتمام في الحقيقة لم يترجم حتى الآن إلى منهج علمي وعملي يتناسب وطبيعة هذه المؤسسات، فما زالت إدارات تطوير المنتجات بحاجة إلى مزيد من التخصصية والمهنية مقارنة مع غيرها من الإدارات في مؤسسات الصناعة التقليدية، حيث نجد أن غالبية المؤسسات المالية في الدول النامية بشكل عام والدول العربية والإسلامية بشكل خاص تتجه نحو كل ابتكار جديد يظهر في المؤسسات المالية المتقدمة، سواءً كان ذلك مع وضوح معالمة وآليات العمل به وأسباب ظهوره وأوجه استخدامه، أو مع غموض معالمة وتعقد آليات العمل به وجهل أسباب ظهوره، الأمر الذي يؤدي إلى بذل الجهد والمال لتكريس تطبيقه وتنفيذه وتكييفه دون معرفة ما هي نتائجه؟ وما الدافع الرئيس وراء تطبيقه؟ مما يؤدي في النهاية إلى نتائج سلبية على تطور هذه المؤسسات وتعزيز الثقة في التعامل فيها. وتحضرن هنا الحكمة القائلة ما كل بيضاء شحمه ولا كل سوداء تمره.

وتأتي هذه الورقة البحثية في هذا الصدد للإجابة على التساؤل التالي: هل جهود وتوجهات المؤسسات المالية الإسلامية نحو الابتكار المالي تدفعها حاجة ملحة لذلك مانحةً إياه سمة الأصالة؟ أم

هي مجرد رغبة في مواكبة موضة العصر وتقليدها؟ وكيف يمكنها الاستفادة من تلك الجهود المبذولة لتحقيق أهداف الابتكار المالي بمفهومه الصحيح؟

إن الإجابة على هذه الإشكالية لا يعني إطلاقاً أن ننظر إلى الجديد على أنه منبوذ أو مرفوض مهما كانت طبيعته، بل تأتي من خلال التركيز على تصحيح مفهوم الابتكار ثم العمل به، فإذا كانت الحاجة أم الابتكار (والاختراع) فإن الابتكار والإبداع والأصيل والناجح حتماً هو ابن الحاجة، فهو لا يعني العمل بما حققه الآخرون تقليدهم، ولكن يعني الأصالة بالإتيان بجديد لحل مشكلاتنا وتطوير مهارتنا التي نحن بحاجة إليها انطلاقاً من ترجمة الاقتصاد الإسلامي النظري إلى اقتصاد أكثر مبادرة وأخذاً بزمام الأمور.

1. مفهوم الابتكار والابتكار المالي؛

1.1 تعريف الابتكار والإبداع؛

إن كلمة ابتكار عادة ما تأتي ملازمة لكلمة إبداع، وقد استخدمت بعض الأبحاث والدراسات الكلمتين وكأنهما مترادفتين والبعض الآخر من الدراسات والأبحاث فرق بينهما، وأن كل واحدة من تلك الكلمتين تعطي معنى مختلفاً عن الأخرى، وعليه يبقى هناك اختلاف حول استخدام كلمتي إبداع وابتكار، وأيهما أكثر صحة بارتباطها بالكلمة الإنجليزية (Creativity)، وبالرجوع إلى المعاجم اللغوية العربية ولتوضيح المعنى اللغوي لكل من كلمة إبداع وابتكار، نجد أن كلمة إبداع تعني بدع، وبدع الشيء، مبتدعه، وابتدعه أي أنشأه وبدأه وابتدعه واستنبطه، أما كلمة ابتكار فقد اشتقت من: بكر، وبكر، بكوراً تقدم في الوقت عليه -أناه باكراً، وبكر- أي بكر إلى الشيء عجل إليه، أي أن الابتكار فعل يدل على الوقت، ويستدل مما سبق أن ابتكر وابتكار إنما هما كلمتان متعلقتان بالفعل أو النشاط من حيث وقت إتيان الفرد له وليس بإيجاد أو إنشاء شيء.

بينما من ناحية الاصطلاح فعادة ما يختلط مفهوم الإبداع مع مفهوم الابتكار، ولا يفرق أحياناً بين الإبداع والابتكار بل يُنظر إليهما كأنهما كلمتان تدل على معنى واحد، والحقيقة أن هناك فرق بين الإبداع والابتكار، حيث أن الإبداع يتمثل في التوصل إلى حلٍ خلاقٍ لمشكلة ما أو إلى فكرة جديدة، في حين أن الابتكار هو التطبيق الخلاق أو الملائم لها، أي أن الابتكار ما هو إلا تحويل الفكرة الإبداعية إلى عمل إبداعي. فالعمل محكوم بإمكانية تطبيق الأفكار المبدعة، فليس من المهارة دائماً أن يحمل الإنسان أفكار مثالية مجردة عن الواقع وأكبر من قدرة البشر، بل المهارة في أن يحمل أفكاراً مبدعة خلاقة قابلة للتطبيق.

وعموماً فمهما اختلفت التعريفات والعبارات المستخدمة في وصف الإبداع والابتكار فإنها تتفق في أن أبرز شروط العمل الإبداعي بشكل عام وهي الجدة والحدائثة، أي أن تكون الفكرة أو الوسيلة أو العمل أو المادة المصنعة جديدة وغير مسبوقة، وإن انطلقت أو تجمعت من أفكار أو وسائل أو أعمال أو

مواد موجودة فعلياً، فالعبرة في وصف الإبداع والابتكار في نتيجة العمل أو الفكرة المقدمة لا في مكوناتها التي قامت عليها فحسب، وبناءً على هذا فإننا سنكتفي في هذه الورقة البحثية بما سيخدم الفكرة الأساسية لها المراد توضيحها، إذ سنعتمد على المفهوم المشترك لهاتين الكلمتين دون التركيز في دقائق كل منهما.

ولعل من أبرز التعاريف التي سنركز عليها في هذه الورقة البحثية هي تلك التعاريف التي تعطي المفهوم الصحيح الذي يجب أن نعتمد عليه المؤسسات المالية الإسلامية في هذا الإطار، وهي ما يلي:

- مجموعة العمليات التي يستخدمها الإنسان بما هو متوفر لديه من قدرات عقلية وفكرية وما يحيط به من مؤثرات بيئية في أن يتوصل إلى فكرة أو أسلوب أو نظرية، بحيث يحقق النفع للمجتمع أو المنظمة التي يعمل فيها؛
- القدرة على تكوين وإنشاء شيء جديد، أو دمج الآراء القديمة أو الجديدة في صورة جديدة، أو استعمال الخيال لتطوير وتكييف الآراء حتى تشبع الحاجيات بطريقة جديدة، أو عمل شيء جديد ملموس أو غير ملموس؛
- تلك العملية التي يمكن من خلالها خلق، وقبول وتطبيق أفكار جديدة تساهم في إحداث نقلة نوعية على مستوى المنظمة؛
- عملية فكرية منفردة تجمع بين المعرفة المتألفة والعمل الخلاق، تمس شتى مجالات الحياة، وتتعامل مع الواقع وتسعى نحو الأفضل، فضلاً عن أنّ الإبداع ناتج تفاعل متغيرات ذاتية أو موضوعية أو شخصية أو بيئية أو سلوكية، يقودها أشخاص متميزون؛

2.1 نظريات الإبداع والابتكار:

هناك العديد من النظريات التي فسرت الإبداع والابتكار أهمها ما يلي:

1.2.1 **نظرية** (Marsh et Simon, 1958): فسرت هذه النظرية الإبداع من خلال معالجة المشكلات التي تعترض المنظمات، إذ تواجه بعض المنظمات فجوة بين ما تقوم به وما يفترض أن تقوم به بسبب عوامل خارجية كالتغير في الطلب أو تغيرات في البيئة الخارجية أو الداخلية، فتحاول من خلال عملية البحث خلق البدائل لسد هذه الفجوة.

2.2.1 **نظرية** (Burns & Stalker, 1961): ترى هذه النظرية أن الهياكل الأكثر ملائمة هي التي تساهم في تطبيق الإبداع في المنظمات، من خلال النمط الآلي الذي يلائم بيئة العمل المستقرة والنمط العضوي الذي يلائم البيئات سريعة التغير، كما أن النمط العضوي يقوم عن طريق مشاركة أعضاء التنظيم باتخاذ القرارات، فهو يسهل عملية جمع البيانات والمعلومات ومعالجتها.

3.2.1 **نظرية** (Wilson, 1966): قد بين عملية الإبداع من خلال ثلاثة مراحل هدفت إلى إدخال تغييرات في المنظمة وهي: إدراك التغيير، اقتراح التغيير، وتبني التغيير وتطبيقه، ويكون بإدراك الحاجة أو الوعي بالتغيير المطلوب، ثم توليد المقترحات وتطبيقها، فافتضت نسبة الإبداع في هذه المراحل الثلاث متباينة بسبب عدة عوامل منها التعقيد في المهام (البيروقراطية) وتنوع نظام الحفظ، وكلما زاد عدد المهام المختلفة كلما ازدادت المهام غير الروتينية مما يسهل إدراك الإبداع، بصورة جماعية وعدم ظهور صراعات، كما أن الحوافز لها تأثير إيجابي لتوليد الاقتراحات وتزيد من مساهمة أغلب أعضاء المنظمة.

4.2.1 **نظرية** (Harvey et Mill, 1970): حيث استفاد من بحوث ودراسات كل من "مارش و سيمون، بورن وستالكر" فانصب تركيزهم على فهم الإبداع من خلال مدى استخدام الأنظمة للحلول الروتينية -الإبداعية- لما يعرف (بالحالة والحلول)، فقد وصفوا أنواع المشكلات التي تواجهها المنظمات وأنواع الحلول التي قد تطبقها من خلال إدراك المشكلة عن طريق ما تحتاجه من فعل لمجابتها أو بلورتها، أو البحث بهدف تقدير أي الأفعال المحتملة التي قد تتخذها المنظمة، أو انتقاء البديل الأمثل أو إعادة التعريف، بمعنى استلام معلومات ذات تغذية عكسية حول الحل الأنسب، إذ تسعى المنظمة إلى وضع حلول روتينية لمعالجة حالات أو مشكلات تم التصدي لها سابقا (الخبرات السابقة)، بينما تسعى لاستحضار حلول إبداعية لم يتم استخدامها من قبل لمعالجة المشكلات غير الروتينية أو الاستثنائية بتبني الهياكل التنظيمية الميكانيكية والعضوية.

5.2.1 **نظرية** (Hage and Aiken, 1970): تعد من أكثر النظريات شمولية، إذ أنها تناولت المراحل المختلفة لعملية الإبداع فضلاً عن العوامل المؤثرة فيه، وفسرت الإبداع على أنه تغيير حاصل في برامج المنظمة تتمثل في إضافة خدمات جديدة، وحددت مراحل الإبداع كالآتي:

- **مرحلة التقييم:** أي تقييم النظام ومدى تحقيقه لأهدافه وهذا ما جاء به (March & Simon)

- **مرحلة الإعداد:** أي الحصول على المهارات الوظيفية المطلوبة والدعم المالي؛

- **مرحلة التطبيق:** البدء بإتمام الإبداع واحتمالية ظهور المقاومة.

ومن خلال التعاريف والنظريات السابقة المتعلقة بالإبداع والابتكار بشكل عام يمكن صياغة تعريف شامل للابتكار والإبداع المالي على النحو التالي: الابتكار المالي هو عملية فكرية منفردة تساهم في إحداث نقلة نوعية في المجالات المالية على المستويين الكلي و/أو الجزئي، تجمع بين المعرفة المتألقة والعمل الخلاق القادر على تطبيق الأفكار الجديدة، يقودها أشخاص متميزون، بحيث تحقق النفع للمجتمع ككل أو المنظمة التي يعملون فيها، من خلال إيجاد الحلول لمختلف المشكلات الماليّة، أو المشكلات التي تعرقل

التطور في المجالات الماليّة من خلال تلبية وإشباع الحاجيات القائمة و/ أو استغلال الفرص أو الموارد المعطلة.

وتتم هذه العملية على المراحل التالية:

- وصف المشكلات التي تواجهها المنظمة (المؤسسة المالية) وأنواعها، وذلك من خلال تقييم النظام المعمول به ومدى تحقيقه لأهدافه، بغية تحديد الفجوة بين ما تقوم به المؤسسة المالية وما يفترض أن تقوم به؛
- إدراك المشكلة عن طريق ما تحتاجه من فعل لمجابهتها أو بلورتها؛
- توصيف الحلول التي يمكن تطبيقها؛
- انتقاء البديل الأمثل والعمل على تطبيقه؛
- متابعة نتائجه ومدى التجديد الذي ينبغي إضافته في كل مرة.

3.1 عوامل ظهور الابتكار المالي :

1.3.1 العوامل المباشرة:

إن من أهم العوامل الأساسية التي يعزى لها ظهور الابتكار المالي، يكمن في الطريقة التي تغيرت فيها الأسواق المالية منذ عام 1960 من فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، التي شهدت استقرار نسب المبادلات ونسب الفائدة المنخفضة الثابتة والصدمات القليلة للنظام الاقتصادي، وانتقال العالم بأسره إلى حالة من المخاطر الحقيقية للتصرفات غير المسئولة التي كان يطلقها الساسة وأصحاب القرار مما أدى إلى حركة كبيرة في الأسعار الموجودة في الأسواق المالية بشكل يتسم بعدم الاستقرار.³ وقد نددت هذه البيئة غير المستقرة بضرورة التخلي عن الأدوات التقليدية وانتهاج أدوات حديثة ومطورة تتلاءم مع احتياجات العصر، ووضع حد للمشاكل المالية التي باتت تهدد اقتصاديات العالم خاصة أمريكا آنذاك ومن بينها نذكر ما يلي⁴:

- انهيار اتفاقية بريتن وودز؛ وهو الأمر الذي ترتب عليه حدوث تقلبات عنيفة في أسعار الصرف فكانت سبب لتطور عقود الصرف الآجل والبحث عن آلية للتحوط ضد مخاطر تقلبات أسعار الصرف؛
- زيادة حدة التضخم في بداية الثمانينات وما صاحبها من زيادة سريعة في معدلات أسعار الفائدة قصيرة الأجل؛
- انهيار أسواق الأوراق المالية العالمية المتتالية، حيث دفعت المستثمرين للبحث عن حماية أصولهم المالية من خلال أسواق المشتقات المالية؛
- المنافسة الشرسية فيما بين المؤسسات المالية والمصرفية، إذ دفعت بهذه المؤسسات إلى استنفار دوائر البحث والابتكار لخلق أدوات مالية جديدة لإدارة المخاطر وتقديم الحلول لمشاكل التمويل، والقفز فوق القيود التي تفرضها السياسات النقدية.

2.3.1 العوامل غير المباشرة

بناءً على مفهوم الابتكار السابق الإشارة إليه المرتبط بالتجديد واستغلال الفرص وحل المشكلات المالية وإشباع احتياجات الأفراد والمؤسسات من طالبي التمويل وعارضيه، بالإضافة إلى ظهور مفاهيم جديدة في وسط أسواق المال، ظهرت عوامل أخرى ساهمت بشكل كبير في إبراز أهمية الابتكار المالي وتطوره، نذكر أهمها فيما يلي:

1.2.3.1 **الحاجة أم الاختراع**: تتمحور فكرة هذا العامل حول أن الابتكار المالي جاء استجابةً لقيود معينة تعوق تحقيق الأهداف الاقتصادية والمالية في عالم الاستثمار والتمويل الحديث كالربح والسيولة وإدارة المخاطر، وقد تكون هذه القيود قانونية مثل إنشاء عقود أو معاملات معينة بمقتضى القانون، أو قيود تقنية مثل صعوبة نقل منتجات معينة، أو قيود اجتماعية مثل تفضيل نوع معين من المنتجات على أخرى، وقد قدم "سيلبر" في هذا الإطار تحليلاً متميزاً لنهضة الهندسة المالية والابتكار المالي، يتلخص في المثل القائل " الحاجة أم الاختراع"، فالهندسة المالية والابتكارات المالية جاءت لتقديم العون لمنشآت الأعمال من أجل تخفيض أو التخلص من ضغوط القيود المفروضة عليها. فالمنشآت تعمل في ظل قيود تشريعية كتشريعات البنك المركزي على البنوك فيما يخص الودائع، والتي يمكن أن تؤثر على ربحية البنك في حالة زيادة الودائع باعتبارها التزاماً على البنك عن نسبة محددة من مجموع الاحتياطات ورأس المال المدفوع، وفي محاولة للتخلص من ذلك جاءت الابتكارات المالية بإمكانية إصدار سندات متوسطة الأجل لها سمة حقوق الملكية، وأخرى يفرضها عليها السوق كالتقلبات الشديدة في أسعار الفائدة والتي تمكنت الابتكارات المالية من معالجتها عن طريق ابتكار فكرة أسعار الفائدة المتغيرة أو العائمة وبالتالي ابتكار السندات والأسهم الممتازة. أو قيود تفرضها ظروف المنشأة ذاتها ومثال ذلك المنشآت الصغيرة والجديدة والتي يصعب عليها إصدار سندات أو أسهم ممتازة فخرجت الهندسة المالية والمبتكرات المالية لنجدتها من خلال السندات القابلة للتحويل والصكوك المصاحبة للسند أو السهم الممتاز. ولهذا القيود تكلفة قد تصل إلى مستوى يدفع المنشأة إلى ضرورة البحث عن سبل لتخفيض أو التخلص من تلك التكاليف. ٦ والابتكار هنا يوافق الحكمة القائلة الحيلة رسول الشدة.

2.2.3.1 **تزايد الاحتياجات المختلفة للمستثمرين وطالبي التمويل**: من دوافع الحاجة للابتكار كذلك هو الاحتياجات المختلفة والمتزايدة للمستثمرين وطالبي التمويل، إذ أدى الظهور المتزايد للاحتياجات الجديدة والمتطورة لوسائل التمويل المختلفة من حيث التصميم وتواريخ الاستحقاق إلى عدم قدرة الوسائط المالية بصورتها التقليدية ومهامها القديمة من إشباع رغبات المستثمرين والمشاركين في أسواق رأس المال عموماً، ولذلك ظهرت الحاجة لابتكار وسائل جديدة لمقابلة هذه الاحتياجات المتزايدة.⁷

3.2.3.1 **التشريعات مصدر الإلهام:** كما يشير "ميلر" إلى سبب آخر جوهري للإبداع والابتكارات المالية هو كونها ردود فعل للتشريعات بصفة عامة والتشريعات الضريبية بصفة خاصة، ومن أبرز الأمثلة على ذلك السندات ذات الكوبون الصفري التي أخذت دفعة شديدة من جراء "ثغرة في النظام الضريبي"⁹.

4.2.3.1 **محاولة الاستفادة من النظام المالي:** يعبر النظام المالي عن الهيئات والأعوان والآليات التي تسمح لبعض الأعوان خلال فترة زمنية معينة بالحصول على موارد التمويل، وللآخرين باستخدام وتوظيف مدخراتهم. وتتوقف فعالية النظام المالي على قدرته على تعبئة الادخار وضمان أفضل تخصيص للموارد. ولقد حاول الكثير من الاقتصاديين دراسة وفهم كيفية تأثير النقائص المختلفة الموجودة في النظام المالي أو التغيرات المرتبطة به، كعجزه مثلاً عن القيام بأحد هذه الوظائف المشار إليها سابقاً أو الإخفاقات المصاحبة له نتيجة عدم تجانس المعلومات، في تشجيع تطور الابتكار المالي، حيث تؤدي تلك النقائص إلى عدم قدرة الأعوان الاقتصاديين على الاستفادة من النظام المالي، بالطريقة التي يرغبون فيها، وبشكل كفاء، وهذا ما يدفعهم إلى التفكير في تطوير أدوات أو آليات جديدة للوصول إلى حلول مثل مشاكلهم التمويلية، أو لاستغلال الفرص الاستثمارية¹⁰.

5.2.3.1 **زيادة المخاطر والحاجة إلى إدارتها:** إن التقلبات الكبيرة وغير المتوقعة في المحيط المالي والاقتصادي العالمي ككل (التقلبات في الأسعار خاصة بعد التوجه العالمي لتعويم أسعار الصرف، رفع الحواجز أمام تدفقات رأس المال عبر الحدود الجغرافية والسياسية، التطور الهائل في سرعة الاتصال والانتقال، التحول الاقتصادي من اقتصاديات تركز على العمالة إلى اقتصاديات كثيفة المعرفة) أصبحت تشكل خطراً كبيراً على مؤسسات الأعمال، وترتب على ذلك بالتبعية ضرورة إنتاج منتجات مالية جديدة وتطوير قدرات عالية للسيطرة على المخاطر المالية. وأدى ذلك إلى تداول تلك المنتجات والأدوات المالية الجديدة في الأسواق الحالية للأوراق النقدية وفي أسواق رأس المال، وكذلك الأسواق الجديدة.¹⁰

2. مبادئ الابتكار المالي وواقع الابتكار في المؤسسات المالية الإسلامية:

1.2 مبادئ الابتكار المالي:

حتى يكون الابتكار المالي ناجحاً قادراً على حل المشكلات المالية وإشباع احتياجات المتعاملين بأساليب مبدعة وخالقة، ينبغي مراعاة بعض المبادئ الأساسية التالية¹¹:

- فسح المجال لأية فكرة أن تولد وتنمو وتكبر ما دامت في الاتجاه الصحيح، وما دام لم يتم القطع بعد بخطتها أو فشلها، فكثير من الاحتمالات تبدلت إلى حقائق وتحوّلت احتمالات النجاح فيها إلى نجاح حقيقي، فالابتكار قائم على الإبداع لا تقليد الآخرين، لذلك يجب أن يعطى الأفراد حرية كبيرة ليبدعوا، ولكن يجب أن تتركز هذه الحرية في المجالات الرئيسية للعمل وتصبّ في الأهداف الأهم؛
- إن الأفراد مصدر قوة المنظمة، والاعتناء بتنميتهم ورعايتهم يجعلها الأكبر والأفضل والأكثر ابتكاراً وربحاً، ولتكن المكافأة على أساس الجدارة واللياقة؛
- احترام الأفراد وتشجيعهم وتنميتهم لإتاحة الفرص لهم للمشاركة في القرار وتحقيق النجاحات للمنظمة، وذلك كفيل بأن يذلوا قصارى جهدهم لفعل الأشياء على الوجه الأكمل؛
- التخلّي عن الروتين واللامركزية في التعامل ينمي القدرة الإبداعية، وهي تساوي ثبات القدم في سبيل التقدم والنجاح؛
- تحويل العمل إلى شيء ممتع لا وظيفة فحسب، ويكون كذلك إذا حوّلنا النشاط إلى مسؤولية، والمسؤولية إلى طموح؛
- التجديد المستمر للنفس والفكر والطموحات، وهذا لا يتحقّق إلاّ إذا شعر الفرد بأنّه يتكامل في عمله، فالعمل ليس وظيفة للفرد فقط بل يستطيع من خلاله أن يبني نفسه وشخصيته أيضاً، وإن هذا الشعور الحقيقي يدفعه لتفجير الطاقة الإبداعية الكامنة بداخله وتوظيفها في خدمة الأهداف، فكل فرد هو مبدع بالقوة في ذاته وعلى المدير أن يكتشف مفاتيح التحفيز والتحرك لكي يصنع أفراد مبدعين بالفعل ومن منظّمته كتلة خلاقة .
- التطلّع إلى الأعلى دائماً من شأنه أن يحرك حوافز الأفراد إلى العمل وبذل المزيد، لأن شعور الرضا بالوجود يعود معكوساً على الجميع ويرجع بالمؤسسة إلى الوقوف على ما أنجز وهو بذاته تراجع وخسارة وبمرور الزمن فشل؛
- ليس الإبداع أن نكون نسخة ثانية أو مكررة في البلد، بل الإبداع أن تكون النسخة الأصلية الرائدة والفريدة، أي أن تبدأ من الذات ابتكاراً ولا تبدأ من الغير تقليداً، لذلك ينبغي ملاحظة تجارب الآخرين وتقويمها أيضاً وأخذ الجيد وترك الرديء لتكون أعمالنا مجموعة من الإيجابيات، فالمنظمات وفق الإستراتيجية الابتكارية إما أن تكون قائدة أو تابعة أو نسخة مكررة، والقيادة مهمة صعبة وعسيرة ينبغي بذل المستحيل من أجل الوصول إليها، وإلاّ سنكون من التابعين أو المكررين وليس هذا بالشيء الكثير .
- لا ينبغي ترك الفكرة الجيدة التي تفتقد إلى آليات التنفيذ، بل نضعها في البال، وبين آونة وأخرى نعرضها للمناقشة، فكثير من الأفكار الجديدة تتولد مع مرور الزمن، والمناقشة المتكررة ربّما تعطينا مقدرة على تنفيذها، فربّما لم تصل المناقشة الأولى والثانية إلى تمام نضجها فتكتمل في المحاولات الأخرى؛

- يجب إعطاء التعلّم عن طريق العمل أهمية بالغة لأنها الطريق الأفضل لتطوير الكفاءات وتوسيع النشاطات ودمج الأفراد بالمهام والوظائف.

إن الميل والنزعة الطبيعية في الأفراد وخصوصاً أصحاب القرار، هو الجنوح إلى البقاء على ما كان، لأنّ العديد منهم يرتاح لأكثر العادات والأعمال الروتينية التي جرت عليها الأعمال وصارت مألوقة لأن التغيير بحاجة إلى همّة عالية ونفّس جديد خصوصاً وأنّ الجديد مخيف لأنّه مجهول المصير، والابتكار بطبيعته حذر وفيه الكثير من التحدّي والشجاعة لذلك فمن المهم جداً أن يعتقد الأفراد أن أعمالهم الإبداعية ستعود بمنافع أكثر لهم وللمنظمة، كما أنّها ستجعلهم في محطّ الرعاية الأكثر والاحترام الأكبر. ولا يختلف الابتكار المالي عن مفهوم الابتكار بشكل عام، إلا في بعض الخصوصيات التي ترتبط بالقضايا المالية والتي قد تكون في اعتقادنا نقطة قوة لصالح الابتكار المالي، إذ يمكن تجسيد المبتكرات وتحويل الأفكار إلى أعمال بشكل أكثر سلاسة ويسر في الجانب المالي مقارنة بالجوانب المادية الأخرى.

2.2 واقع الابتكار المالي في المؤسسات المالية الإسلامية في مقابل المبادئ السابقة:

إن التأمّل في هذه المبادئ يكشف عن صور كثيرة للابتكار الناجح الذي تفتقده المؤسسات والأسواق المالية الإسلامية بشكل عام والعربية بشكل خاص، ويمكن أن نناقش هذه القضية من خلال مقارنة ما تعمل به تلك المؤسسات والأسواق في إطار الابتكار من جهة والمبادئ السابقة الذكر التي يقوم عليها الابتكار من جهة أخرى على النحو التالي:

1.2.2 **تركيز الاهتمام**، عندما يتعلق الأمر بالابتكار المالي، بالمشتقات المالية والتخريجات الفقهية لها، وما انجر عنه من اختلافات فقهية كبيرة حول شرعيتها وكيفية تكيفها بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية، وكأنها الحل السحري الذي لا يجب تضييعه، في حين ليست المشتقات المالية إلا منتجاً من منتجات المالية الربوية، التي تُعد من أكثر المنتجات تعقيداً وخطورة حتى في الأسواق المالية التقليدية ذاتها، وبذلك تحول مفهوم الابتكار المالي من مختلف تلك التحديات والعمليات والآليات الجديدة التي من شأنها تلبية حاجات المتعاملين المسلمين في ترشيد قراراتهم في مجال الاستثمار والتمويل وتحريك عمل الأسواق المالية وتنشيطها من خلال عمليات الإبداع والتطوير للمنتجات والأدوات والخدمات المالية التي من شأنها تحقيق الكفاءة في جمع واستخدام الموارد، والتي تبدأ من فسح المجال للأفكار أن تولد وتنمو وتكبر ما دامت في الاتجاه الصحيح، وما دام لم يتم القطع بعد بخطئها أو فشلها، إلى مجرد بذل الجهد والمال من أجل الظهور بحلة شبيهة بتلك التي تُزين ظاهر المؤسسات والأسواق المالية التقليدية، على الرغم من أن باطنها يئن من ضربات الفشل أو على الأقل عدم ثبوت النجاح فيها.

2.2.2 **تحديد النتيجة المطلوبة سلفاً**، وهي النتيجة نفسها التي يحققها المنتج الربوي أو المنتج التقليدي في إطار ما يُعرف بأسلوب المحاكاة وهو للأسف الأسلوب الأكثر ممارسة في واقع الصناعة المالية الإسلامية اليوم الذي يكتفي بمتابعة المنتجات التي تطرحها الصناعة التقليدية

ومحاكاتها من خلال توسيط السلع، فإن كان مثلاً المنتج المطلوب هو القرض بفائدة، فيجب البحث عن بديل للقرض بفائدة من خلال الصيغ التي تنتهي إلى نقد حاضر بيد العميل مقابل أكثر منه في ذمته للمصرف، وإن كان لهذا الأسلوب بعض المزايا كالسهولة والسرعة في تطوير المنتجات، إذ لا يتطلب الأمر الكثير من الجهد والوقت في البحث والتطوير، إلا أنه يترك أثر خطيراً من خلال الإلقاء بظلاله الفاسدة على الصناعة المالية الإسلامية، ومنها¹²:

أ- ضعف قناعة العملاء بالمنتجات الإسلامية، وجعل التمويل الإسلامي محل شك وريبة وقد يؤدي ذلك إلى أن تبدأ المصرفية الإسلامية بفقد عملائها خاصة الذين لا يشكل الوازع الديني لديهم الدافع الأكبر للتعامل مع هذه المصارف؛

ب- ضمان رواج المنتجات المقلدة والرغبة ليا وصل إليه الآخرون من جديد حتى وإن كانت نتائجه قديمة ولا تتطابق مع الاحتياجات القائمة ولا تقدم حلولاً لمشكلات مطروحة؛

ج- تحول الضوابط الشرعية إلى تكلفة إضافية إذ تصبح مجرد قيود شكلية ولا تحقق قيمة مضافة، ومن الطبيعي في هذه الحالة أن تحمّل المؤسسات المالية هذه التكلفة على العميل، لتكون المنتجات الإسلامية المقلدة في النهاية أكثر كلفة من المنتجات التقليدية، مع أنها تحقق في النهاية النتيجة نفسها، وبذلك فهي وإنما مجرد تكلفة إضافية؛

د- إن المنتجات التقليدية تناسب الصناعة التقليدية وهي جزء من منظومة متكاملة من الأدوات والمنتجات القائمة على فلسفة ورؤية محددة، وتحاول معالجة مشكلاتها وأمراضها، لهذا فإن محاكاة هذه المنتجات تستلزم التعرض لنفس المشكلات ويؤدي إلى أن تعاني الصناعة المالية الإسلامية في النهاية من نفس الأمراض والأزمات التي ألمت بالصناعة المالية التقليدية. وعليه فإن الصناعة الإسلامية تبقى مجرد صدى وتابع للصناعة التقليدية، فالمنتج التقليدي قائم على فلسفة ورؤية محددة فهو جزء من منظومة مترابطة من الأدوات والمنتجات، ومحاولة تقليد جوهر هذه المنظومة يجر الصناعة الإسلامية لمحاكاة سائر أدوات المنظومة وعناصرها، وهو ما يجعلها مهددة بأن تفقد شخصيتها وتصبح تابعة للصناعة التقليدية، فبدلاً أن يكون التمويل الإسلامي هو الحل للعقبات يصبح ضحية أخرى لهذه العقبات؛ وهنا نشير إلى الحكمة القائلة ليس العاقل الذي إذا وقع في الأمر احتال له ولكن العاقل يحتال للأمر حتى لا يقع فيه؛

3.2.2 العمل ضمن إطار قانوني لا ينسجم مع تطلعات الابتكار المالي الإسلامي، إذ أن المؤسسات

المالية الإسلامية تعمل ضمن النظام المالي التقليدي وتتأثر بمعطياته وإفرازاته لأنها جزء من نسيجه وتعمل في أسواقه وتخضع لقوانينه، بل إنها في كثير من الأحيان تعمل ضمن نموذج

أعمال مشابهة في تنظيمه وهيكلته لشماذج الأعمال التي تتبناها المؤسسات المالية التقليدية التي وصفها الكثير من الخبراء والعلماء أخيراً بالخشع والطمع¹³.

3.1.1 **الانطلاق من القمة بدلاً من القاعدة، أي الانعكاس في ابتكار المنتجات، حيث تبدأ من الأعلى أو القمة ولا تبدأ من القاعدة من خلال البحث عن احتياجات العملاء، إذ يتطلب الابتكار الناجح الدراسة المستمرة لاحتياجات العملاء والتواصل معهم لمعرفة احتياجاتهم، والعمل على تطوير الأساليب التقنية والفنية اللازمة لإشباعها، كما يتطلب ذلك ضرورة التفريق بين حاجات العملاء ورضا العملاء، خاصة في ظل ضعف ثقافة العميل في العمل المالي الإسلامي¹⁴، لكنه في المقابل حريص على أن يتعامل في إطار شرعي، إذ أصبح لا يُقبل على أي منتج يُروَّج له على أنه منتج إسلامي، بل يسأل عن التفاصيل وكيفية موافقته للشريعة الإسلامية¹⁵.**

5.2.2 **حصر دور الهيئات الشرعية في التحريم والتحليل، إذ يقتصر في كثير من الحالات دور الهيئات الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية على التحليل والتحريم، في الوقت الذي يقع عليها قيادة عمليات الإبداع والتطوير في المنتجات والآليات المصرفية لدى المصارف الإسلامية، كما لا بد من التأكيد على أن ما تقوم به بعض البنوك الإسلامية من “أسلمة” للمنتجات المصرفية بإضفاء صبغة شرعية عليها من شأنه الإضرار بصناعة المصرفية الإسلامية بشكل عام، فيجب ابتكار منتجات خاصة بالأفراد، والعمل في اتجاه ثقل الخبرة والمعرفة للوصول إلى منتجات مبتكرة إسلامية بشكل كامل، لدرجة أنها تختلف بشكل جذري عن المنتجات التقليدية¹⁶.**

3. عوامل نجاح الابتكار المالي في المؤسسات المالية الإسلامية وآليات تحقيقها :

1.3 عوامل نجاح الابتكار المالي في المؤسسات المالية الإسلامية :

إن نجاح الابتكار المالي في المؤسسات المالية الإسلامية يعني بالدرجة الأولى ضرورة التحول من البحث عن كفاءات وآليات تطبيق ما توصل إليه غيرنا (من غير المسلمين) في مؤسساتنا المالية الإسلامية، والعمل على تكييف منتجاتهم بما قد يوافق الشريعة الإسلامية ومبادئ العمل المالي الإسلامي، إلى البحث عن الحاجات الفعلية للمتعاملين الماليين والاقتصاديين المسلمين من طالبي التمويل والباحثين عن فرص الاستثمار، والعمل على إشباعها من خلال إيجاد أدوات مالية جديدة أو حلول عملية وإجرائية لمشكلات قائمة، أو على الأقل البحث عن فرص الاستفادة من أفضل ما توصل إليه الابتكار في المؤسسات المالية التقليدية دون المساس بمبادئ العمل المالي الإسلامي، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال مراعاة جملة من العوامل الأساسية التالية:¹⁷

الخروج من الخلاف الفقهي: إن الاقتصاديات الإسلامية اليوم أحوج إلى التوفيق بين المذاهب الفقهية والخروج من مواطن الخلاف بسبب عوامل كثيرة، أهمها عدم وجود عناصر الوحدة الفكرية لدى المجتمعات الإسلامية، لهذا فإن الاستراتيجيات المقدمة بخصوص المبتكرات والمنتجات المالية التي تطرح للعملاء لا بد أن تكون خالية من الخلاف الفقهي؛

أ- **التميز في الكفاءة الاقتصادية:** المبتكرات المالية التي تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية لا يكفيها أن تكون ذات مصداقية شرعية فقط، وإنما يجب أن تكون ذات كفاءة اقتصادية عالية مقارنة بالمبتكرات المالية التقليدية، لأن المنافسة وعدم وجود فوارق جوهرية بين المنتجات المالية التي تطرحها المؤسسات المالية بشكل عام، تجعل الطلب على هذه المنتجات مرناً جداً، كذلك يجب أن تتجنب هذه المبتكرات زيادة الآثار الاقتصادية السلبية مثل: التضخم، البطالة، وسوء توزيع الثروة.

ب- **التوافق بين السياسات والتشريعات الحكومية:** إن أي دولة عند وضعها لسياساتها وتشريعاتها الحكومية تسعى إلى تحقيق هدفين رئيسيين: الأول تحقيق مصلحة الفرد في شتى المجالات، والثاني جعل مصلحة المجتمع متطابقة مع مصلحة الفرد، وهو ما تسعى كل الشعوب والأمم لتحقيقه. لهذا فإن وفق هذه الإستراتيجية لا بد وأن تكون كل الابتكارات المالية تخدم هذين الهدفين ولا تخرج عن إطارهما، فتحقيق مصلحة الفرد دون المجتمع تؤدي إلى اختلال في الاقتصاد وبالتالي التخطيط غير سليم.

ت- **التميز في خدمة المجتمع:** الاقتصاد الإسلامي يتكون من قطاعين رئيسيين قطاع نفعي وقطاع خيري، فالقطاع النفعي يهدف إلى تعظيم المنفعة وذلك من خلال الأعمال الربحية فهو مشترك بين الاقتصاد الرأسمالي والإسلامي، بينما القطاع الخيري والذي يهدف إلى تعظيم المنفعة الأخروية، ولا غنى للمسلم عن هذا الهدف. لهذا على البنوك الإسلامية طرح مبتكرات مالية تلبى هذه الحاجة، وتكون بذلك متميزة في خدمة المجتمع المسلم.

ث- **البعد عن التركيب والتعقيد:** فمع زيادة التركيب والتعقيد يتم الابتعاد عن الأصالة والابتكار، وتزداد التكاليف والإجراءات، فقد يؤدي التعقيد إلى الدخول في معاملات تكون في عمقها ضمن الممنوع، فالصيغ الشرعية لا ينبغي تشويهها بالتركيب والتعقيد بل لا بد وأن تكون واضحة وسهلة¹⁸.

ج- **الموازنة بين التفكير والتنفيذ:** ترتبط هذه الموازنة بمدى التركيز على العامل البشري، حيث أن عدم التركيز على العامل البشري وإدراك أهميته في هذا المجال أثبت عجز الكثير من المنظمات عن تسخير إمكانيات الخلق والابتكار لفرق البحث والتطوير، خاصة مع ما تتميز به البيئة المالية الحديثة من مخاطر ومنافسة وتشعب وتعقد في الأدوات والمعاملات، وعليه يجب التركيز على التركيبة البشرية لفرق البحث والتطوير ومدى تكاملها، إذ أن تكوين هذه الفرق

من المفكرين دون أولئك الذين يقومون بالعمل على إخراج الفكرة إلى حيز الوجود، أو العكس، يمكن أن يكون أمراً مثيراً للمشاكل والمصاعب التي تعيق تحقيق الأهداف المنشودة، أي أن فريق البحث والتطوير من أجل الابتكار المالي يحتاج إلى مهارات تقنية خلاقة كما يحتاج إلى مهارات فكرية مبدعة، ذلك أن المفكر لا يعرف دائماً كيف يُنفذ أفكاره، وعليه فالتوازن بين المفكرين والمنفذين يُعد أمراً حاسماً لضمان نجاح الابتكار¹⁹. ومن الجدير هنا أن نذكر بالحكمة القائلة: مصيبة أن تدرس بلا تفكير، ومصيبة أكبر أن تفكر بلا دراسة.

2.3 آليات تحقيق عوامل نجاح الابتكار المالي في المؤسسات المالية الإسلامية:

إن التأمل في هذه العوامل يكشف عن أمر جوهري في نجاح الابتكار في المؤسسات المالية الإسلامية، وهو مرتبط بتصحيح مفهوم الابتكار الذي تعتقده هذه الأخيرة، بمعنى أن يكون الابتكار كما أسلفنا ابن الحاجة إليه وليس مجرد رغبة في تقليد ما توصل إليه الآخرون، وسناقش هذا الأمر بتحليل كل عامل من العوامل السابقة واقتراح آليات أو كفاءات تحقيقها وذلك على النحو التالي:

1.2.3 بالنسبة للعامل الأول المرتبط بالخروج من الخلاف الفقهي والعمل على التوفيق بين المذاهب

الفقهية والخروج من مواطن الخلاف، إنما يمكن تحقيقه من خلال الأصالة في فكرة المبتكرات المقدمة أو المرغوب تحقيقها، لأن الخلاف الفقهي عموماً ينتج عندما يتعلق الأمر بإعطاء حكم معين على قضية ما، سواءً تعلق الأمر بالقبول أو الرفض أو بإعادة الصياغة وفق اتجاه كل مذهب، بينما عندما يتعلق الأمر بفكرة جديدة مستمدة من عمق الشريعة الإسلامية لإشباع حاجة قائمة فعلاً لدى زبائن ومتعاملين مسلمين يطمعون في التعامل المالي الإسلامي فإنه لن يدع للخلاف الفقهي إلا الإثراء، ولكن هذا لا يعني بالضرورة أن جميع المنتجات التي تقدمها الصناعة المالية التقليدية غير مناسبة للتمويل الإسلامي، فالحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها أخذ بها. ولكن يجب التمييز بين اقتباس ما يتلاءم مع فلسفة التمويل الإسلامي ومبادئه، وبين محاكاة الأساس الذي تقوم عليه المنظومة التقليدية؛

2.2.3 وبالنسبة للعامل الثاني المتعلق بالتمييز في الكفاءة الاقتصادية، فهو الآخر يتحقق عندما

تكون المبتكرات المالية التي تقوم بها المؤسسات المالية الإسلامية منافسة للمبتكرات المالية التقليدية، ولن يتحقق هذا إلا بإعطاء الابتكار سمته الرئيسية وهي الأصالة والبعد عن التقليد، لأن الابتكار لا يعني أن تكون نسخة ثانية أو مكررة، بل يعني أن تكون النسخة الأصلية الرائدة والفريدة، فضلاً على أن عدم وجود فوارق جوهريّة بين المنتجات المالية التي تطرحها المؤسسات المالية الإسلامية عن تلك التي تطرحها المؤسسات المالية التقليدية لا يُحفز الطلب عليها، خاصة وأن المؤسسات المالية التقليدية هي القائدة والمؤسسات المالية الإسلامية هي التابعة أو النسخة المكررة، وهذا ما يتطلب ضرورة الانطلاق من حاجة فعلية قائمة تنتظر الإشباع لا من مجرد رغبة في التقليد. إذ أن المؤسسات المالية الإسلامية مازالت في أمس الحاجة إلى عمليات التطوير والابتكار لمنتجات مالية إسلامية أصيلة تحافظ على هوية الصناعة الماليّة

الإسلامية وتقيها شرور التقليد؛ ولو نركز الملاحظة نجد أن المبتكرات التي نجحت فيها المؤسسات المالية الإسلامية هي تلك التي ينطبق عليها الوصف الأخير المشار إليه، ولعل أهم هذه المبتكرات هي صكوك الاستثمار الإسلامية التي استطاعت أن تمنح المؤسسات المالية الإسلامية القدرة على تجاوز كثير من الأزمات والمخاطر، وأن تنتقل بها من مُقلِّدٍ إلى مُقلِّدٍ، حيث اعتمدت الكثير من المؤسسات المالية التقليدية الغربية على هذه الصكوك في معاملاتها المالية عندما أدركت أهميتها وتميزها الأصيل، ونذكر من بين هذه الدول ألمانيا والمملكة المتحدة واليابان.

3.2.3 وبخصوص العامل الثالث المتعلق بالتوافق بين السياسات والتشريعات الحكومية فهو الآخر

مرتبط بأحد الجوانب المهمة للابتكار وهي عدم التعارض بين سياسات وتشريعات الحكومة وأهدافها من جهة وعدم تعارض مصلحة الفرد مع مصلحة المجتمع من جهة أخرى، إذ لا بد من توفر إطار تشريعي ملائم ومتكامل يحكم النشاطات الاقتصادية والمالية للدولة ويعالج قضاياها معالجة ناجعة تتفق والأعراف والممارسات التي تقع وتحققها الأطراف المشاركة في عملياتها دون أن تتعارض مصلحة الطرفين، سواءً كانت من الفئة الطالبة للتمويل أو الوسيطة أو الطالبة للاستثمار، كما لا يمكن تحقيق مبتكرات وفق مبادئ العمل المالي الإسلامي في ظل قوانين وتشريعات على النمط الغربي.

5.2.3 وبالنسبة للعامل الرابع المرتبط بالتميز في خدمة المجتمع، فهو كذلك من عوامل النجاح

في الابتكار المالي ويمكن تحقيقه من خلال الاستفادة من مبادئ ومقومات الصناعة المالية الإسلامية العديدة التي تحقق لها الأمن والأمان وتقليل المخاطر مثل الأمانة والمصدقية والشفافية والبيئية والتميز والتعاون والتكامل والتضامن، فلا اقتصاد إسلامي بدون أخلاق ومثل، وتحقيق هذه المنظومة من الضمانات الأمن والأمان والاستقرار لكافة المتعاملين، وفي الوقت نفسه تحرم الشريعة الإسلامية المعاملات المالية والاقتصادية التي تقوم على الكذب والمقامرة والتدليس والغرر والجهالة والاحتكار والاستغلال والجشع والظلم، ومن المقومات الرئيسية أن النظام المالي والاقتصادي الإسلامي يقوم على قاعدة المشاركة في الربح والخسارة وعلى التداول الفعلي للأموال والموجودات، والجميع يرى أن هذه المقومات تعطي ثقة أكبر بالنظام المالي الإسلامي، وتزيد الإقبال على خدماته ومنتجاته كما هو واضح من معدلات نمو الصناعة المصرفية الإسلامية، وهنا تنبع مكانة القطاع الخيري الذي يهدف إلى تعظيم المنفعة الأخروية، التي لا يمكن تحقيقها ضمن مبادئ النظام التقليدي الرأسمالي الذي يركز على المنفعة الدنيوية فقط، إذ تغيب معه المبادئ السابقة أو على الأقل الأمانة والتميز والتعاون والتكامل والتضامن، لهذا على المؤسسات المالية الإسلامية العمل على طرح مبتكرات مالية تلي هذه الحاجة، وتكون بذلك متميزة في خدمة المجتمع المسلم²⁰.

5.2.3 أما بالنسبة للعامل الخامس المتعلق بالبعد عن التركيب والتعقيد، فإنه في الحقيقة يرتبط بضرورة عدم الجمع بين الابتكار والتعقيد، إذ أن إحدى أبرز الملاحظات التي يوليها البعض حول الإبداع المالي هي خلق أدوات مالية معقدة لخدمة عدة أهداف. كحماية المستثمرين والمقرضين والمقرضين من المخاطر المالية. إلا أنه في الحقيقة لا يعني التعقيد في أية معاملة ابتكار لأن ذلك لن يحل المشاكل التي يسعى الابتكار لحلها، كما أن الابتكار يفك التعقيد وليس هو التعقيد ذاته، فالتعقيد يؤدي بمرور الوقت إلى عدم السيطرة على المبتكرات المالية الصعبة الفهم حتى من قبل مديري المصارف وكثير من المختصين مما يؤدي إلى فجوة بين العاملين المستخدمين وبين كفاءة إدارة البنوك وشركات التأمين والبنوك الاستشارية.

كما أن التعقيد عادة ما يكون لصالح الاقتصاد المالي على حساب الاقتصاد الحقيقي، ولن يكون ذلك في مصلحة الاقتصاد ككل، لأن الاقتصاد المالي يكون في أحسن أحواله حينما يخدم الاقتصاد الحقيقي وبذلك يكون مساعداً لتوظيف وتوزيع رأس المال إلى الشركات والأفراد الذين يستطيعون تعظيم العائد المالي عليه. فمادة الاستثمار الحقيقي في الصناعة والخدمات والتجارة والزراعة وإعمار الأرض، وما المال إلا وسيلة²¹.

6.2.3 ولا يقل العامل الأخير المرتبط بالموازنة بين التفكير والتنفيذ أهمية عن العوامل السابقة في نجاح الابتكار بمفهومه الصحيح، حيث أن الابتكار يجمع بين القدرة على خلق الفكرة والقدرة على تجسيدها ووضعها حيز التطبيق، وهذا الأمر يرتبط بالأفراد فهم مصدر القوة في أي اقتصاد وفي أي دولة، والاعتناء بتنميتهم ورعايتهم يجعلها الأكبر والأفضل والأكثر ابتكاراً وربحاً، فظالماً أن الابتكار يقوم على الإبداع لا التقليد فإنه يجب أن يُعطى الأفراد حرية كبيرة في المجالات الرئيسية للإبداع والتعامل مع حاجاتهم وتطلعاتهم، ولكن يجب أن تتركز هذه الحرية وفق ما يتماشى وتحقيق الأهداف العامة للمجتمع في ضوء ضوابط الشريعة الإسلامية، وهنا ينبغي التركيز على قضية جد مهمة يواجهها الابتكار المالي في المؤسسات المالية الإسلامية وهي وجود اختلال وفجوة كبيرة بين الفنيين والمسؤولين المباشرين عن الابتكار من جهة، والشرعيين من الفقهاء وعلماء الدين من جهة أخرى، حيث يتميز الفنيين بضعف التأهيل الشرعي، وفي المقابل يتميز الشرعيين بضعف التأهيل الفني، لذلك يبقى نجاح الابتكار المالي بهذه المؤسسات بحاجة إلى خلق آليات للعمل التوافقي بين الفئتين بما يحقق الأهداف المنشودة في ظل المنهج الإسلامي وبأجود السبل والآليات.

الخاتمة:

يُعد الابتكار المالي من أهم المجالات التي تهتم بها إدارات المؤسسات المالية الناجحة، لأن الابتكار المالي يجعل المؤسسة المالية أو البنك متواجداً بشكل فعال في السوق المصرفية والمالية، لما فيه من تجديد لمنتجاته المالية لتلبية الاحتياجات التمويلية المعاصرة، وإن كانت المؤسسات المالية الإسلامية قد خطت خطوات معتبرة في هذا المجال، فإنه ما يُعاب عنها هو ميولها الكبير نحو تقليد الأدوات والمنتجات التي

توصلت إليها المؤسسات المالية الغربية التقليدية، التي هي في الحقيقة نتاجاً لفلسفتهم المادية وفكرهم الاقتصادي الرأسمالي، الذي يرى إباحة كل الطرق للحصول على الربح، وبذلك فتقليدها يُشكل تهديداً للصناعة المالية الإسلامية بفعل ما تمنحه من دعم للقوة التنافسية لتلك الأدوات والمنتجات في البيئة المالية العالمية، لذلك ينبغي أن يدرك القائمين على الصناعة المالية الإسلامية أنه حان الوقت للتفكير الجدي في المستقبل لتحقيق التقلات النوعية في الأداء وتلبية احتياجات المنشآت والأفراد أكثر مما سبق، وذلك من خلال تصحيح مفهوم الابتكار وإعادة النظر في خطوات عمليات تطوير المنتجات المالية الإسلامية وتحقيق الاستقلالية عن المنتجات التقليدية القائمة لاسيما تلك التي تعتمد على المحاكاة، وإعادة النظر في عمليات البحوث والتطوير التي تستند إليها المنتجات الإسلامية، والاستناد إلى المقاصد الشرعية بما يعكس بالفعل حقيقة وجوهر المصرفية الإسلامية في تمايزها عن المصرفية التقليدية، سواءً في جانب التمويل أو في جانب الاستثمار.

الهوامش:

- ¹ مفهوم الإبداع، في الموقع: [http://www.startimes.com/f.aspx?t=32865616\(2013/08/04\)](http://www.startimes.com/f.aspx?t=32865616(2013/08/04))
- ² مفهوم الإبداع ومستوياته ونظرياته، في الموقع: [http://mawhapon.net/ver_ar/news-1880.html\(22/01/2014\)](http://mawhapon.net/ver_ar/news-1880.html(22/01/2014))
- ³ هاشم فوزي دباس العبادي، الهندسة المالية وأدواتها بالتركيز على استراتيجيات الخيارات المالية، مؤسسة الوراق، عمان بالأردن، ط 1، 2008، ص: 28.
- ⁴ محاجية نصيرة، وظيفة الهندسة المالية في البنوك، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 08 ماي 45، قالم-الجزائر، 2006، ص: 139.
- ⁵ سمير عبد الحميد رضوان، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة أدواتها، دار النشر للجامعات، القاهرة-مصر، ط 1، 2005، ص: 88.
- ⁶ منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في إدارة المخاطر: الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات، ج 1، منشأة المعارف، الإسكندرية مصر، دت، ص: 14.
- ⁷ هاشم فوزي دباس العبادي، مرجع سابق، ص: 23، 24.
- ⁸ منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص: 18.
- ⁹ عبد الكريم قندوز، الهندسة المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت - لبنان، ط 1، 2008، ص: 35.
- ¹⁰ المرجع نفسه، ص: 34.
- ¹¹ مفهوم الإبداع ومستوياته ونظرياته، مرجع سابق.
- ¹² أنظر كلا من:
 - سامي بن إبراهيم السويلم، التحوط في التمويل الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب والبنك الإسلامي للتنمية، جدة - المملكة العربية السعودية، 2007، ص: 127، 128.
 - حسين عبد المطلب الأسرج، أهمية الابتكار المالي للمصارف الإسلامية، في الموقع: (2013/09/21) <http://elasrag.wordpress.com/>
 - ¹³ ناصر الزيادات الإبداع والمسؤولية هما مفتاح النجاح، في الموقع: http://www.aleqt.com/2009/02/15/article_196186.htm (17/03/2014).

¹⁴. عبد الكريم قنندوز، "الهندسة المالية الإسلامية"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، المجلد 20، العدد 2، المملكة العربية السعودية - جدة، 2007، ص: 06.

¹⁵. حسين عبد المطلب الأسرج، مرجع سابق.

¹⁶. المرجع نفسه.

¹⁷. سعيد بوهرارة، "إستراتيجية الهندسة المالية الإسلامية"، الملتقى الدولي الأول لمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بعنوان الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل، المركز الجامعي غرداية - الجزائر، 23-24 / 02 / 2011.

¹⁸. الباربي مشعل، الصكوك الإسلامية رؤية مقاصدية، ندوة الصكوك الإسلامية: عرض وتقويم، جامعة الملك عبد العزيز بجدة بالتعاون مع مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي وجمع الفقهاء الإسلامي الدولي، 24-25 ماي 2010، ص: 43.

¹⁹. أنظر: سمير عبد الحميد رضوان، مرجع سابق، ص: 88، 89.

²⁰. أنظر: المالية الإسلامية بحاجة ماسة إلى إستراتيجية الابتكار والتوعية الشاملة، في الموقع:

(8 / 03 / 2014).

http://www.aleqt.com/2011/03/01/article_509826.html

²¹. فواز حمد الفواز، المشتقات المالية بين الإبداع والمصلحة، في الموقع:

http://www.aleqt.com/2008/12/09/article_172035.html